ضمير الشان وقوله او ناقصة اي عن ثمانية ففي عبارته شبه احتباك فانه ذكر
الاعتراض بان الثمانية من الناقصة على الاصح ولا حسن مقابلة بها
في بعض النسخ او عن ثمانية والامر عليه ظاهر قوله جملة من مبتدا وخبر
وفي محل نصب وقولهم الجملة المصدرة لا محل لها في منسرة العامل لا ضمير
الشان قوله والنجزها وعلى هذا فقوله او واو او خبر مبتدا محذوف
اي او هو واو او يا فلا اشكال في رفعه قوله وخبر المبتدا جملة الرفع هذا
هو الراجح ويوقف العائد على الكوفي من حيث التعليق لا من حيث الخبرية
قاله في المغني قوله حالة من ياء الضمير المستكن في عرف وهذا على المختار
من جعل عرف بمعنى علم ذا حمل بمعنى علم فهو مفعول الثاني وهذا اولى لان
القصد علم كونه معللا لا معرفة ذات مقيدة به قوله والمعنى انه حل معنى
لا حل اعراب فلا يقال مقتضى حله ان كان عن ثمانية وان مثلا مفعول عرف
بمعنى سمى قوله والا نصب ثم يجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من
باب الاشتغال قوله اي معنى لا لفظا والتقدير اقصد الاتي او اعتبر
اولا بس قوله اي اسلخ يعني ان علوه وسيادته من نفسه لا تضافه بالا
وصاف الحميدة لا انها وراثة من ابائه ما اقدر انسانا يسلخ كما
من دار لحزن ممن دار صول ما تحميه وعلى عينيه واشمخ تشير فيها
مهملة مفتوح حين البعد والحزن بفتح المهملة فسكون الزاي موضع بلاد
العرب وصول بضم الصاد المهملة صيغة من صاع جرحان كذا في شرح الشواهد
للصنعاني الذي يفتح في القاموس انه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد
ساقط في شرح الشيخ قوله ثلاثين من اضافة المقدر الى الموصوف وانما
جاز حذف الاخر في تحزم وليس علامة الرفع قال الرضي لان ثبات الياء
عندهم حذف الرفع الذي هو الاخر والرفع الذي قبله محذوف فلا يتوقف
او لتقدير دخول لجازم فلم يجازم فلم يدخل لم يجد في الاخر الا حرفا جاز
للحركة فذاك وقد هيس اي لجازم حذف فحركة المقدرة وحرف العلة
حذف فهذه لجازم لا به فتحا بين صورة الجزم والرفع وكلام المصنف
لهذا المذهب ايضا واما لم يبق النصب بالجازم في الفعل المعتل كما الحق
به في الافعال الخمسة لانه انما الحق به ثم تقدر الاعراب بالحركة بخلافه

هنا

هنا فاعرب بالضيا بالحركة على الاصل وقوله بخلافه هنا هو باعتبار الفاعل
فلا ينافي ان ما اخره الف من المعتل مقدر الحركة فتامل وقال بعضهم
انما نبهت الف تكوعني نفسا لان ما لا يجزم فهاء الحركة واذا
ذهبت فلا فائدة لثبوت حرف الذي هو الالف بخلاف الفتحة فانها
فيه موجودة الا انها تقدرت بحسب ما قبلها فلو حذفت الالف بقيت
الحركة التي هي الفتحة بلا حرف واعلم انه لا يجيء حرف العلة الا اذا كان
متاصلا فان كان بدلا من همزة كبترا وتترب ويوصوفان كان الابدال بعد
دخول الجازم دائي قياسي سكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل اخذ
مقتضاه وان كان قبله فنوشاذ والاكثر على عدم الحذف بناء على عدم
الاعتداد بالعارض قوله او تكون صلة للاتمال لو قال او للحال لكان
احضر وانسب بالعطف على قوله اما لاحقيقة قوله انكان تقتضي ان
الحكم على هذا بمعنى المحكوم به واعلم انه لا يخفى تقدير الاسم المحذوف
الفعل المعتل ذفنه في الاسم ساكن اخره للادغام نحو قتل او ذ
جاز وقف بادغام الدال في الجيم او للوقف للتخفيف والحاق نحو من زيد لمن
قال عذيت زيدا او منه ما فعل على ما من المركب الاسنادي على مختار السيد
وسيائي في العلم والمستقل اخره كرة الاتباع او لقضاء حق المتكلم لفظا او
تقديرا او كاليا بدلا نحو يا غلامي ويا بنتا ويا امتا ودينه في الفعل كما
سكن للادغام نحو زيد يقربه بكرا او للوقف او للتحقيق نحو يا مكرم
الدا ولا يختص ذلك بما لقريل كونه في النثر على الصحيح وما حرك لالتقا
الساكنين كلم يكن الذين كفروا وما ادغم في اخره كم ربنة وما حرك
من القوافي نحو فانه مهما تامر القلب يفعلي وكا تقدير الحركان تقدير
لحرف كما في الاسما الستة او المثنى والجمع اذا اضيفت الحكاية او
ساكن قوله ثبت حرف العلة اي وجد وليس المراد حقيقة حرف العلة
الموجود قبل دخول لجازم الذي هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد
للاشباع فظهر قول الشيخ قيل مزوزة وقيل بل حذف اي فيقدر حرف
العلة الموجود هو الاصلي ويثبت لجازم للضرورة وقيل بل هو الاصلي
بل الاصلي حذف ثم اشبعت الضمة فلا حاجة الى ما تكلفه بعض هنا

الاعراب في